مخرجات ورشة العمل الحقوقية حول العدالة الانتقالية في سوريا

المجلس العربي – إسطنبول
21 نوفمبر 2025

عقد المجلس العربي يوم الجمعة 21 نوفمبر 2025 في مقره بمدينة إسطنبول ورشة عمل حقوقية متخصصة حول العدالة الانتقالية في سوريا، برئاسة الدكتور *منصف المرزوقي*، رئيس المجلس العربي ورئيس الجمهورية التونسية الأسبق، وبمشاركة نخبة من الخبراء، والقضاة السابقين، والحقوقيين، والباحثين السوريين والعرب، إضافة إلى ممثلين عن منظمات مجتمع مدني سورية.

استهدفت الورشة بناء تصور عملي وشامل لمسار العدالة الانتقالية في سوريا، في ضوء تعقيدات الصراع، وتعدد الانتهاكات، وغياب الأطر المؤسسية الفاعلة خلال العقد الماضي. وقد انقسم النقاش إلى أربعة محاور رئيسية: تشخيص الحالة السورية، تقييم التحديات، تحديد آليات العدالة الانتقالية، وصياغة التوصيات للجهات الوطنية المعنية.

أولاً: تشخيص عام للحالة السورية

1. العدالة الانتقالية ضرورة وطنية وليست خيارًا سياسيًا: اتفق المشاركون على أن العدالة الانتقالية تشكل حجر الأساس لأي عملية انتقال سياسي ذات مصداقية. فهي شرط لعودة الثقة العامة، واستعادة السلام الأهلي، وبناء دولة القانون القائمة على حقوق الإنسان، ومنع إعادة إنتاج المنظومات القمعية التي حكمت سوريا لعقود.

2. أهمية إنشاء هيئات وطنية مستقلة ثمّن المشاركون خطوة تشكيل:

- الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية
- الهيئة الوطنية للمفقودين

واعتبروها مدخلًا ضروريًا لبدء مسار العدالة، مؤكدين على ضرورة تمكين هاتين الهيئتين دستوريًا وماليًا، وضمان استقلاليتهما التامة وإدارتهما وفق معايير مهنية موحدة.

3. خصوصية وتعقيدات الحالة السورية

تتمثل أبرز التحديات في:

- العدد الهائل للضحايا والمفقودين والمعتقلين.
- تعدد الفاعلين العسكريين المحلّيين والدوليين.
- استمرار بعض الانتهاكات في مناطق مختلفة.
- تفكك مؤسسات الدولة وانعدام الثقة العامة.
- غياب توافق دستوري يؤسس لمسار عدالة مستدامة.
- وحدة الاراضي السورية.
- التدخلات الخارجية.
- انتشار السلاح والمجموعات المسلحة خارج اطار الدولة.

هذا الواقع يجعل العدالة الانتقالية في سوريا مسارًا طويلًا تتطلب رؤى واقعية وتخطيطًا مؤسسيًا متدرجًا.

ثانيًا: أبرز القضايا التي ناقشتها الورشة

1. حقوق الضحايا وحقهم في الحقيقة: أكد المشاركون أن الضحية هي محور العملية الانتقالية، وأن كشف الحقيقة هو الأساس لعدم تكرار الانتهاكات. ويشمل ذلك:

- إنشاء أرشيف وطني موحد للانتهاكات.
- حماية الشهادات ومنع التلاعب بالذاكرة.
- اعتماد معايير توثيق دولية مستقلة.

2. المحاسبة العادلة ورفض الإفلات من العقاب: شددت الورشة على ضرورة:

- المحاسبة الفردية للمرتكبين الرئيسيين للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- عدم القبول بالعفو الشامل عن الجرائم الجسيمة.
- رفض مقايضة العدالة باتفاقات سياسية أو مالية.
- التعاون مع الآليات الدولية، بما فيها الاليات الاممية.
- بالاضافة الى الاستفادة من الولاية القضائية العالمية.

3. جبر الضرر وتعويض الضحايا: نوقشت آليات:

- إنشاء صندوق وطني للتعويض.
- برامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي والمجتمعي.
- الدعم القانوني للضحايا.
- الاعتراف الرسمي بضحايا الجرائم والانتهاكات.

4. إصلاح القضاء والأجهزة الأمنية: أكد المشاركون أن العدالة لن تكتمل من دون إصلاح مؤسسي عميق، يشمل:

- إعادة هيكلة القضاء.
- تفكيك شبكات الفساد والمحسوبيات.
- مراجعة البنية الأمنية وضمان خضوعها للسلطة المدنية المنتخبة.
- بناء قضاء مستقل قادر على التعامل مع الملفات المعقدة المتعلقة بالجرائم الكبرى.

5. الدروس المقارنة من تجارب دولية

جرى استعراض تجارب تونس، رواندا، جنوب أفريقيا، العراق ولبنان، مع التركيز على:

- أهمية التكامل بين الحقيقة والمحاسبة وجبر الضرر.
- تجنب التطرف في العفو أو الاجتثاث.
- دور الاعتذار الرسمي في المصالحة الوطنية.
- دور المجتمع المدني في مراقبة وتقييم المسار.

ثالثًا: التوصيات العامة للمرحلة المقبلة

أولًا: على المستوى الوطني

1. إقرار قانون شامل للعدالة الانتقالية يتضمن:

- آليات الحقيقة والمحاسبة.
- جبر الضرر.
- إصلاح القطاع الأمني والقضائي.
- معايير العزل السياسي لمنتهكي الحقوق الجسيمة.

2. تضمين مبادئ العدالة الانتقالية في الدستور الجديد وبشكل خاص:

- عدم التقادم على الجرائم الكبرى.
- استقلال القضاء.
- حماية حقوق الضحايا في الحقيقة والجبر والتعويض.
- ضمان حقوق الشهود والمبلّغين.

3. وقف الانتهاكات الحالية فورًا: لن تكون العدالة الانتقالية ذات معنى إذا استمرت الاعتقالات التعسفية، والإخفاء القسري، والاغتيالات، وانتشار السلاح.

رابعًا: توصيات موجهة إلى وزارة العدل في سوريا

1. إعادة هيكلة جهاز القضاء

- إنشاء مجلس قضائي مستقل لإعادة تقييم البنية القضائية.
- إنهاء التعيينات السياسية داخل الجهاز القضائي.
- مراجعة أداء القضاة واستبعاد المتورطين في الفساد أو الانتهاكات.
- إدماج معايير النزاهة والشفافية في الترقية والتدريب.

2. إطلاق برامج تدريب متخصصة للقضاة والنيابة العامة، برامج تدريبية حول:

- معايير التجريم في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- قواعد الإثبات الخاصة بالجرائم الدولية.
- آليات حماية الشهود والضحايا.
- القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي.

3. إنشاء محكمة خاصة بالجرائم الدولية في سوريا

تأسيس:

- محكمة خاصة مستقلة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، *أو*
- غرفة قضائية متخصصة داخل القضاء الوطني على غرار التجربة البوسنية.

مع ضمان:

- صلاحيات واسعة.
- هيئات قضائية مختصة.
- تعاون دولي في التحقيقات.

خامسًا: توصيات موجهة إلى مجلس الشعب السوري المرتقب

1. تعديل قانون العقوبات السوري

أ. فيما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

- إدراج تعريفات واضحة ومتوافقة مع نظام روما الأساسي.
- تجريم الانتهاكات الكبرى بصياغة لا تسمح بالالتفاف أو التأويل الواسع.
- تحصين النصوص القانونية ضد العفو السياسي.

ب. إلغاء التقادم على الجرائم الخطيرة

- النص صراحة على عدم سقوط الجرائم الكبرى بالتقادم، بما يشمل:
  - جرائم القتل خارج نطاق القانون،
  - الإخفاء القسري،

- التعذيب،
- العنف الجنسي،
- جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

2. ضمان استقلالية التشريعات المتعلقة بالعدالة الانتقالية

- إقرار منظومة قوانين تكميلية لضمان:
  - حماية الشهود،
  - سرية البيانات،
  - عدالة الإجراءات،
  - الشفافية في المحاكمات.

سادسًا: توصيات موجهة إلى الهيئتين الوطنيتين

1. الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

- تطوير استراتيجية وطنية متدرجة.
- تعزيز الشفافية من خلال تقارير دورية.
- إشراك الضحايا ومنظمات المجتمع المدني.
- إطلاق نظام وطني لحماية الشهود.
- وضع معايير دقيقة لتصنيف المتورطين بحسب مستوى المسؤولية.

2. الهيئة الوطنية للمفقودين

- إنشاء سجل وطني شامل للمفقودين والمختفين.
- تطوير آليات تحقيق متقدمة تشمل تحليل DNA والخرائط الرقمية.

- تقديم دعم نفسي وقانوني لأسر المفقودين.

سابعًا: الذاكرة والمصالحة والإعلام

- حماية الذاكرة الوطنية من التزييف.
- إنشاء مجالس مصالحة محلية تعتمد الاعتراف والاعتذار وجبر الضرر.
- إعداد "ميثاق شرف إعلامي" يجرّم خطاب التحريض والكراهية ويضمن احترام الضحية.

رؤية ختامية

خلصت الورشة إلى أن العدالة الانتقالية في سوريا ليست مجرد مسار قانوني أو سياسي، بل عملية وطنية شاملة تتطلب:

- إرادة سياسية مستقلة،
- مؤسسات قضائية نزيهة،
- مشاركة واسعة للضحايا،
- مجتمع مدني فاعل،
- وتعاونًا دوليًا مستدامًا.

إن تأسيس الهيئتين الوطنيتين للعدالة الانتقالية والمفقودين خطوة أولى، لكنها لن تؤتي ثمارها إلا بوجود قضاء مستقل، وقوانين متقدمة، وإجراءات شفافة، وإيمان راسخ بأن مستقبل سوريا يستحيل بناؤه على النسيان... بل على الحقيقة والعدالة.

المجلس العربي

نوفمبر 2025